مقاربات تاريخية حول أفريقيا والاستعمار الأوروبي

د- نجمي رجب ضياف ـ كلية الآداب ـ جامعة طرابلس
Nagmy Ragab Daif

الملخص بحث :

يركز هذا البحث على تناول تاريخ الاستعمار الأوربى للقارة الأفريقية ، تناولاً شمولياً بحكم أن فهم الوضع الافريقي في الفترة الحالية وتطوراته يتطلب فهم ودراسة الاستعمار الذى قوض الكثير من طموحات القارة وسيتم التطرق لعدد من الفرضيات والمدارس المختلفة لدراسته فهم ونمط وطبيعة الاستعمار الأوربي للقارة الافريقية ، وسيتم التطرق لمراحل الاستعمار الأوربي لأفريقيا وإستراتيجيته مبيناً اهم الطرق والأساليب التي أتبعها الاستعمار للهيمنة على القارة مثلاً وصول البرتغاليين للقارة وكشفهم للعديد من الطرق والذى مهد لقدوم الفرنسيين و البرتغاليين ومن ثم الألمان والأسبان ، وكذلك سيتم مناقشة مؤتمر برلين واهم مخرجاته التي كانت بداية الهيمنة على القارة الأفريقية وكذلك سيتم مناقشة المشكلات الناجمة عن الاستعمار الأوربي للقارة الأفريقية منها التبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية وهذه المشكلات ساهمت بشكل أو بأخر في إرساء هيمنة الاستعمار الأوروبى على القارة الأفريقية التي مازالت في بعض الدول الافريقية حتى الوقت الحاضر.

مدخل:

يرى كثير من المؤرخين أن الوقت قد حان لتناول تاريخ الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية تناولا شموليا أقرب لاستنباط استراتيجياته وتفاعلاته وآثاره بصورة شاملة من أجل التوصل لما يقارب النظرية التاريخية لهذا الاستعمار. ويبني هؤلاء المؤرخين فرضيتهم على أساس أن فهم الوضع الأفريقي الحالي في وسط عالم يموج بالتغيرات والتطورات المتلاحقة يتطلب فهم هذا الاستعمار الذي قوض الكثير من طموحات القارة وإمكاناتها حتى يمكن تلافي تكرار واستمرار نمط الاستغلال الغربي الذي يرون أنه لا يزال قائما في أفريقيا. ولا تقتصر تلك الرؤية على مؤرخين إيديولوجيين أمثال جوزيف كي زيربو بل إنها أصبحت منتشرة وسط من

يمكن وصفهم بالمؤرخين الأفارقة الجدد في دول شتى بالقارة الأفريقية أو بالمهجر.

وقد ساعد الاهتمام الجديد المتزايد بتاريخ العالم الثالث خاصة بعد تحرير المستعمرات ونهاية الاستعمار على هذا التطور في مجال البحث التاريخي الذي يعتمد على وضع نماذج كما ساعد على هذا التطور أيضا البحث المكثف في مجال الدراسات التاريخية التقليدية الأخرى. كذلك، يرى أنصار هذا التوجه أن إعطاء مساحة مناسبة لحركة الفرد إلى جانب الحركة الجماعية يؤكد على أن ملامح وأبعاد الحركة التاريخية تظهر من خلال بعض الشخصيات لقوة فاعليتهم وأثرهم في دفع عجلة التاريخ فليس من الصحيح إهمال أخبار الأبطال التاريخيين بحجة أنهم مجرد دمى في حركة المجتمع الواسعة ولكن هؤلاء الأفراد لم يبرزوا لمجرد تفوقهم وامتيازهم على أقرانهم ووجود الاستعداد عندهم إذا ما كانت هذه السمات المميزة لتظهر لولاء العقيدة، وهذا الفهم سيعطي الفضل الأكبر للعقيدة ويضع الانزلاق نحو تمجيد الفردية والإغراق في غرس نزعة الاستعلاء والغرور(1)

ويمكن القول إن تاريخ المجتمعات والذهنيات لم يحظ بمكانة في الدراسات التاريخية رغم المكانة التي أصبح يحتلها في خريطة المناهج المعاصرة ولا غرو فإن الموضوع عد من اختصاص الاجتماعيين والانثروبولوجيين أكثر من المؤرخين بينما هو في واقع الأمر عطاء صادق وانعكاس جيد لأرضية تاريخية تجعل منه حقلا خصبا للبحث التاريخي وموضوعا في أمس الحاجة إلى الاستقصاء والبحث من وجهة نظر المؤرخ(2).

وهناك ملمح هام آخر ينطبق أكثر ما ينطبق على القارة الأفريقية وتاريخ استعمارها من قبل الدول الأوروبية، ألا وهو أن هذه المدرسة المعاصرة في البحث التاريخي تركز على علاقة التاريخ – الجغرافيا، وهي العلاقة التي بدأت مع نشأة علم التاريخ وبالتالي هي الأقدم على الإطلاق ومثال ذلك ما كتبه مؤرخو السيرة والمغازي عن منازل الوحي في مكة أو طريق الهجرة إلى المدينة، أما علاقة التاريخ بالاجتماع فقد أشار إليها ابن خلدون حين رأى ضرورة النظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران بهدف استخلاص ما يلحق العمران من الأحوال لذاته، وفي الغرب بدأت تضعف المدرسة التقليدية المعتمدة على التاريخ السياسي العام وسير العظماء بل تأثرت بآراء (إميل دور

كـايم) التـي تـري أن التـاريخ الحقيقـي هـو تـاريخ المجتمعـات وأن تـاريخ أي جماعـة مـن النـاس هـو تاريخهـا الاجتمـاعي لأن الفـرد لايتحـرك فـي فـراغ بـل هـو جـزء مـن المجتمـع[1]، وقـد أوضـح فيكـو فـي مؤلفـه "العلـم الجديـد" أن هنـاك تغيـرا يجـب أن يحـدث مـن دراسـة التـاريخ الشخصـي إلـى دراسـة العـادات والقـوانين والـنظم وأشـكال التنظـيم الاجتمـاعي والاقتصـادي واللغـة والفـن والـدين والعلـم. ونمـو المجتمـع الصـناعي نـتج عنـه الاهتمـام بالتـاريخ الاجتمـاعي الـذي يهـتم بدراسـات تشـمل البنـاء الاجتمـاعي والـنظم التاريخيـة والتغيـر الاجتمـاعي وتطـور المفـاهيم الاجتماعية والتحولات التي تطرأ على القيم الاجتماعية.(3)

وتفاعلـت منـاهج التـاريخ والاقتصـاد والانثربولوجيـا والفلسـفة والاجتمـاع ولكـن علـم الاجتمـاع كـان أكثـر تـأثيرا فـي منـاهج البحـث التـاريخي خـلال الفتـرة الأخيـرة، وكـان ذلـك الارتبـاط الجديـد بـين التـاريخ والعلـوم الاجتماعيـة نتيجـة طبيعـة لأزمـة المـنهج التـي مـر بهـا التـاريخ فـي منتصـف القـرن العشـرين حـين وجـد التـاريخ نفسـه فـي ظـروف لـم يحسـب حسـابها تمثلـت فـي ظهـور ثلاثـة عناصـر رئيسية هي:

- التطـورات السياسـية وثـورة المعلومـات كشـفت عجـز المعرفـة التاريخيـة عـن تفسير عنصر المفاجأة الجديدة في الأوضاع الدولية .
- التحـدي الـذي واجهتـه المعرفـة التاريخيـة كـدليل للمسـتقبل وعجزهـا عـن القيـام بالـدور الـذي تقـوم بـه العلـوم الاجتماعيـة الحديثـة الاقتصـاد والاجتمـاع والأنثربولوجيـا وعلـم الـنفس التـي أظهـرت قـدرتها علـى تقـديم الحلـول لمشـكلات العصـر، وبـذلك أصـبح ينظـر للماضـي علـى أنـه لـم يعـد دلـيلا للمستقبل .
- ثـورة جيـل المـؤرخين الـذين قبلـوا تحـدي العلـوم الاجتماعيـة بنظـرة اجتماعيـة شـاملة يمكنهـا ان توجـه للماضـي الأسـئلة ذاتهـا التـي توجههـا للحاضـر مـوظفين فـي ذلـك منـاهج العلـوم الاجتماعيـة بالإجابـة عنهـا بعـد تطبيـق قواعـد مـنهج البحث التاريخي وعرف هذا الاتجاه باسم " التاريخ الجديد (4)

ويمكـن القـول إن الأعـوام التـي مـرت بـين سـنتي 1940 – 1970 شـهدت ظهـور صـنف جديـد مـن المشـاكل كالسـلوك الجمـاهيري والتكيـف الثقـافي ودور المثقفـين وغيـر ذلـك ممـا لـم تكـن الطـرق العرفيـة للبحـث التـاريخي جيـدة الأعـداد لمعالجتهـا وكانـت نتيجـة ذلـك أن حـدثت فجـوة فـي طـرق البحـث بـين نظريـة الكتابـة التاريخيـة

وتطبيقهـا وأن أحـد الأسـباب الرئيسـية للجـوء المـؤرخين إلـى تقنيـات علمـاء الاجتماع هو الاعتقاد بأنها قدمت وسيلة لسد الفجوة في طرق البحث (5)

وإذا كـان التـاريخ قـد تـأثر إلـى حـد كبيـر بتطـور المنـاهج فـي العلـوم الاجتماعيـة علـى هـذا النحـو فقـد انعكـس ذلـك بوضـوح علـى تنـاول مصـادر التـاريخ مـن الوثـائق خاصـة فلـم تعـد الوثـائق الرسـمية وشـبه الرسـمية وحـدها معيـارا لتقـديم المعرفـة بالحقيقـة فـي الماضـي وإنمـا امتـد مفهـوم الوثـائق ليشـمل كـل مصـدر كتـابي أو شفاهي.(6)

وتبـرز الممارسـة العلميـة التاريخيـة المعاصـرة باعتبارهـا بحثـا عـن نظـام فهـم يسـعى إلـى تـأمين تصـور عقلـي للماضـي والمقصـود تقـديم الماضـي فـي خطـاب يجعلـه معقـولا، والمـؤرخ يعلـم أن القـراءة التـي يقـدمها عـن مرحلـة معينـة ليسـت نهائيـة وأنـه لا يقـول كـل شـيء. غيـر أن بحثـه يشـكل خطـوة إلـي الأمـام فـي التعـرف علـى الماضـي لأنـه أخـذ فـي الحسـبان أعمـال المـؤرخين السـابقين وغربـل النتـائج التي حصل عليها وآل على نفسه أن يبرز التفسيرات الجديدة التي يعرضها(7).

وتصـب جميـع الاتجاهـات السـابقة فـي اتجـاه بنـاء نمـوذج للتـاريخ الأفريقـي فـي مواجهة الاستعمار الأوروبي.

أولا- مراحل الاستعمار الأوروبي لأفريقيا واستراتيجياته :

ربـط عـدد كبيـر مـن الدراسـات التاريخيـة الحديثـة ربطـا واضـحا بـين المنظومـة الاجتماعيـة وفـق نمطهـا الثقـافي ونموهـا الحضـاري وخصائصـها الاجتماعيـة مـن جانـب وبـين خصـائص البيئـة الطبيعيـة الجغرافيـة مـن الجانـب الآخـر. علمـا بـأن أولئـك العلمـاء والبـاحثين لـم يكونـوا جميعـا بالضـرورة مـن مؤيـدي الحتميـة الجغرافيـة وإن كـانوا يتفقـون مـع الجغـرافيين حـول أثـر البيئـة الحيويـة الجغرافيـة فـي خصـائص الافـراد والجماعـات فـي كثيـر مـن النـواحي النفسـية والجسـدية والمعيشـية[1]. لـذلك فـإن الوصـول لجـذور التركيبـة الثقافيـة فـي كـل مجتمـع مـن حيـث النمـو الحضـاري الـذي تـدرجت فيـه المجتمعـات الإنسـانية مـن الثقافـات البدائيـة إلـي الثقافـات الحديثـة ، كـان قـد دفـع أولئـك العلمـاء والبـاحثين لدراسـة مجتمعـات ظلـت تمـارس ثقافاتهـا البدائيـة حتـي القـرن العشـرين، وقـد نالـت الدراسـات الجغرافيـة الواسـعة والمتجـذرة فـي هـذا المجـال اهتمامـات

المعنيين في كافة الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية والثقافية في العالم(8).

كانت أفريقيا قارة ذات حافات أو هوامش مطروقة من الناحية البحرية ولكنها قليلة الاتصال بالجزء الداخلي من القارة. ولذلك سميت أفريقيا في ذلك الوقت (فجر العصور الأوروبية الحديثة) بالقارة المظلمة، وبقصد من هذه التسمية أن معظم الجزء الداخلي منها كان مجهولا الى عهد حديث جدا، باستثناء الأجزاء الشمالية الشرقية فترجع الى أقدم العصور حيث ازدهرت فيها الحضارات، وقلت المعرفة بالأماكن الداخلية الواقعة جنوبا ويرجع ذلك الى أن الاتجاه الذي كانت تتجه منه المدينة في العصور القديمة ظل لمدة طويلة من الشرق الى الغرب لعوامل طبيعية، ولم يمتد على الجنوب الا في أزمنة حديثة نسبيا(9).

واذا خرجنا الى نطاق البحر المتوسط سنجد أنه كان أقدم جهات أفريقيا استيطانا كذلك البحر الأحمر كان مطروقا أيضا لأنه طريق طبيعي الى الشرق، فلما وجدت ظروف سياسية سد بها هذا الطريق سعى الانسان الى ايجاد طريق آخر، ادى به الى كشف سواحل جديدة في الجزء الغربي من أفريقيا. وكان الدافع في هذه المحاولات هو كشف سواحل القارة الأفريقية فحس ولم يكن كشف القارة نفسها بل ايجاد طريق الى أماكن تقع فيما وراء هذه القارة فكأن هذا الكشف جاء عرضا نتيجة السعي لكشف طريق جديد ولا السعي الى كشف أراضي جديدة.

واذا نظرنا الى خريطة للتضاريس جنوب اقليم الصحراء الكبرى فاننا نجد أن حافة الهضبة الداخلية تصل جنوب اقليم من الساحل في معظم أنحاء القارة. يضاف الى ذلك أن أفريقيا أكثر القارات وقوعا في المناطق المدارية والاستوائية وما يتبعها من صعوبات مناخية وطبيعية، أما الساحل الغربي فهو يعتبر أقرب سواحل أفريقيا لأوروبا، ورغم كشفه في أواخر القرن الخامس عشر فان استخدامه للوصول الى داخل القارة تأخر حوالي أرعبة قرو، وسبب ذلك أن هذا الساحل تقل فيه المناطق التي تصلح للوثوب الى داخل القارة، وأحسن هذه المواثب الجزر التي تقع قرب السواحل، ولكنها قليلة القيمة لأنها تقابل الصحراء في اليابس الأفريقي(10)

أما قرب خط الاستواء فتوجد جزر أخرى مثل فرناندو بو بالقرب من ساحل الكمرون، وكانت لها فائدة في كشف أجزاء من أفريقيا الوسطى، ولكن فيما عدا ذلك تكاد تخلو سواحل أفريقيا من أمثال هذه الجزر. كذلك تقل في الساحل الغربي الجنوبي لأفريقيا الموانئ الطبيعية الصالحة فالمنطقة الممتدة من ساحل غانا حتى الكيب تخلو منها الموانئ فهي قليلة ومتباعدة(11)

رغم وصول البرتغال الى القارة الأفريقية منذ القرن الخامس عشر الا أن كشف أفريقيا الداخلية واستعمارها تأخر حتى القرن التاسع عشر، واقتصرت معرفة الدول الاوروبية على المناطق الشمالية وبعض المناطق الشرقية والغربية من القارة، ويمكن أن نجمل أسباب تأخر استعمار القارة الأفريقية الى الأسباب التالي:

قلة الجزر القريبة من الساحل، والملاحظ أن كل قارات العالم القديم باستثناء أفريقيا تتميز بكثرة جزرها وأشباهها، أما أفريقيا فهي كتلة واحدة خالية الأطراف باستثناء بعض الرؤوس الصغيرة التي تفصلها عن بعضها مسافات شاسعة في غرب القارة باستثناء بعض الجزر الساحلية في الشرق مثل زنجبار وبمبا، كذلك بعض الجزر صغيرة الحجم باستثناء جزيرة مدغشقر. كما أدت قلة الرؤوس والخلجان الى قلة تعاريج الساحل مما ترتب عليه خلو الموانئ الطبيعية التي تطل منها المناطق الداخلية على العالم الخارجي(12).

وقد ظل تأثير أوروبا في أفريقيا حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تاثيرا سطحيا بدرجة نسبية، ولم تكن ثمة أي محاولة للاستيطان الدائم الا في جنوب أفريقيا وبعض المزارع البرتغالية المتفرقة، وقد حل الأفراد المشتغلون بالتجارة محل تجار الرقيق وأصبحوا يمارسون تجارتهم المشروعة، وأقامت الارساليات المسيحية وعددا محدودا من المحطات المنعزلة غير أن هذا النشاط التجاري والارساليات لم يكن لها الطابع الرسمي وكان أغلب هذا النشاط غالب الأحيان موقوتا، وكانت رؤوس الأموال المستثمرة ضئيلة، كما كانت تعتمد على تعاون ومساندة الشعوب الأفريقية المهادنة(13)

والحقيقة أننا لو ألقينا نظرة على خريطة أفريقيا عام 1815 سنلاحظ بأننا نكاد نلمس آثار اقدام الاوروبيين في المناطق الساحلية من القارة، حيث اتخذوا لهم نقاط ارتكاز تحقيق أهدافهم المحدودة فالبرتغال كانت لها مراكز في غانا

البرتغالية، وأنجولا، وموزمبيق، وجزر ماديرا، والراس الأخضر، وسان توماس، وبرنسيب، والأسبان كانت له سبتة، ومليلة، وجزر كناريا، وجزيرة فرناندو بو في خليج غينيا، والهولنديون لم يكن لهم الا منطقة صغيرة على ساحل الذهب، والفرنسيون كانت لهم السنغال ورينون في المحيط الهندي ، وبعض المحلات التجارية في مدغشقر، والبريطانيون كانت لهم سيطرة على ساحل الذهب، وغينيا وبعض أجزاء من سيراليون، ثم منطقة الكاب في الجنوب، وسانت هيلانه، وهكذا نلاحظ أنه حتى مطلع القرن التاسع عشر لم تكن لدول اوروبا سيطرة الا على أجزاء صغيرة من أطراف القارة(14)

وكما سبق القول، فإنه لم تكن علاقة أوربا بأفريقيا وليدة القرن التاسع عشر، وإنما تعود بدايتها إلى القرن الخامس عشر حينما عمدت البرتغال، تلك الدولة الصغيرة في غرب شبة الجزيرة الأيبرية، إلى البحث عن طريق بحري إلى الشرق غير طريق البحر الأحمر مدفوعة بأهدافها لضرب النفوذ الاقتصادي الإسلامي في البحر المتوسط، وتحطيم المسلمين على تجارة الشرق من التوابل وغيرها، في إرسال حملاتها الاستكشافية، على طول الساحل الغربي لأفريقيا. وإذا كانت البرتغال قد نجحت في عام 1502م من الوصول إلى الهند، وفرض سيطرتها على المحيط الهندي وتجارته، فإنها من جهة أخرى قد وضعت لبنة الوجود الأوربي في أفريقيا، بما شيدته من قلاع ومحطات تجارية على طول الساحل الأفريقي ، لتستصحب معها استرقاق الأفارقة، و بيعهم لاستزراع وتعمير العالم الجديد في الأمريكيتين(15).

وسرعان ما أغرى النجاح البرتغالي دولاً أوربية أخرى مثل هولندا والدنمرك للتوجيه لغرب أفريقيا، لتتبعها بعد قليل كل من فرنسا وبريطانيا . أما ألمانيا فقد تأخر وصولها حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، هذا إذا استثنينا سيطرة الأسبان القصيرة على بعض مدن الساحل الشمالي لأفريقيا. وعلى الرغم من أن مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، قد شهد تحولاً نوعياً في علاقة أوربا بأفريقيا من خلال إحلال (التجارة الشرعية) محل تجارة الرقيق استجابة لمتطلبات الثورة الصناعية والحاجة للمواد الخام للمواد والحماس الديني، إلا أن النهم الاستعماري لم يكشر عن أنيابه إلا في ثمانينيات القرن التاسع عشرالذي شهد تسابقاً محموماً نحو الاستحواذ على

الأرض الأفريقية بين القوى الأوربية ، خاصة بريطانيا وفرنسا[1]، وهو الأمر الذي عنى تحول الاستعمار من مرحلة الاستعمار التجاري القائم على استقدام العبيد وعلى العنصرية، إلى استعمار إمبريالي يهدف إلى ابتلاع القارة الأفريقية واستيعابها في السياسة والثقافة والقوة العسكرية الأوروبية.

وكان مؤتمر برلين، نوفمبر 1884– فبراير 1885 الشرارة التي أججت لهيب السباق نحو أفريقيا. فقد قنن ذلك المؤتمر التكالب الإمبريالي على المناطق الأفريقية من خلال دعوته لتحديد مناطق النفوذ (وتأكيد) الإحتلال الفعلي Effective occupation، وكانت النتيجة تسابقاً محموماً لتكوين المستعمرات إما من خلال الاتفاقيات والمعاهدات مع الزعماء والشيوخ الأفارقة إغراءً ، أو بإخضاع القوميات وتفتيت الممالك والإمبراطوريات بقوة السلاح (16)

وكانت فرنسا هي الرائدة في ذلك. فمن خلال سعيها للسيطرة على التجارة وتكوين إمبراطورية شاسعة في غرب أفريقيا؛ اتبعت فرنسا سياسة التوسع العسكري، فاكتسحت كل من إمبراطورية التكرور الإسلامية في أعالي النيجر، وإمبراطورية ساموري في وادي غينيا الأدنى، لتصطدم، وهي تتجه جنوباً، ببريطانيا. وهكذا استطاعت فرنسا من خلال قوة السلاح العسكري، وخداع الزعماء الأفارقة؛ أن تؤسس على أنقاض الإمبراطوريات الإسلامية في النيجر وغينيا وتشاد و الممالك الأفريقية في حوض غينيا والكونغو؛ حيازات كسبت اسم الدول بعد الاستقلال. ولم تكن بريطانيا أقل شهية في أطماعها في أفريقيا، وإن كانت أقل في استخدامها للقوة العسكرية على نهر غامبيا من خلال الاتفاق البريطاني الفرنسي في عام 1891م، الذي احتفظت انجلترا بموجبه برقعة من الأرض بلغ مداها عشرة كيلومترات على طول نهر غامبيا، لتعلن عليها حمايتها في عام 1893م، مكونة منها ما عرف فيما بعد بدولة غامبيا . أما ساحل الذهب التي كان الإنجليز قد اتخذوها فيها محطة للتجارة مع الفانتي على الساحل و الأشانتي في الداخل؛ فما لبثت أن فرضت عليها الحماية عام 1902م بعد صراع مرير مع مملكة الاشانتي لتضاف إليها مناطق المسلمين في الشمال، لتكون جميعاً محمية ساحل الذهب التي عرفت بعد استقلالها في عام 1957م بجمهورية غانا(17).

وقد حفز الوجود الهولندي والألماني في جنوب أفريقيا بريطانيا على سد كافة المنافذ أمام التوسع الألماني، فانطلقت من قاعدتها في الكيب لتخضع البوير في الترنسفال وتاتال والأورونج الحرة والممالك والجماعات الأفريقية في الشمال، مثل الشونا والسوازي والباسوتو والماشونالاند وسوزلاند وباسوتولاند ورديسيا الشمالية ورديسيا ونياسلاند وهي الدول التي قدر لها بعد الاستقلال أن تعرف باسم جنوب أفريقيا وبتسوانا وليوسوتو وسوازي وزمبابوي وزامبيا وملاوي.(18)

وهكذا كان الحال في شرق أفريقيا التي كانت البرتغال أول من وصلها في مطلع القرن السادس عشر، حيث تمكنت من إخضاع كافة الإمارات الإسلامية على الساحل الشرقي. لكن إذا كان العرب العمانيون قد نجحوا في طرد البرتغاليين من تلك المناطق في عام 1698م وحصر نفوذهم في الجنوب الشرقي عند موزبيق، فإن عادية البريطانيين والألمان والفرنسيين في أواخر القرن التاسع عشر كانت أقوي من أن ترد(19).

وكان من اللافت أن فرنسا قد كونت من الأقاليم التي سيطرت عليها في أفريقيا الغربية ما عرف باتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية A.E.F. كما وحدت الأراضي التي سيطرت عليها في افريقيا الاستوائية فيما عرف باتحاد أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وكانت اقاليم الاتحادين متجاورة، ولذلك كان من السهل عليها تجميعها في وحدة واحدة لتسهيل ادارتها والتحكم فيها ومن ثم عرفت باسم الأقاليم المجمعة أو المتجاورة ، أما في شرق أفريقيا فقد كونت فرنسا مستعمرات في كل من مدغشقر وجزر القمر، الصومال الفرنسي ، وكانت هذه المستعمرات متباعدة، فمدغشقر وجزر القمر في المحيط الهندي بينما الصومال الفرنسي على ساحل البحر الاحمر المواجه لعدن، ولذلك وحدت فرنسا هذه المستعمرات وأطلقت عليها اسم الموحدة تمييزا لها عن الأقاليم المجمعة التي تجاورت فيها المستعمرات الفرنسية

وهكذا ظفرت الدولتان فرنسا وبريطانيا بنصيب الأسد ونجحت الأولى في تحقيق مشروعها الاستعماري الكبير ألا وهو الامتداد من الغرب الى الشرق فقطعت مستعمراتها القارة عرضيا وسيطرت على مساحات شاسعة في الأراضي أضف الى ذلك مجموعاتها الاستعمارية الى كونتها في افريقيا الاستوائية أو في شرق أفريقيا وفي شمال أفريقيا، وإجمالا فقد اتسم التوسع

الاوروبي باستخدام القوة العسكرية واعتمدت الدول الاوروبية على غلاة المستعمرين مثل كتشنر ارشينار، سيسل رودوس ، ولوجارد.ثم جاءت اتفاقيات تحديد الحدود بين المستعمرات لتنهي التسابق والتصارع ويمكن أن نطلق على البعض منها بأنها كانت بمثابة مساومات استعمارية بين فرنسا وبريطانيا (على وجه الخصوص) فقد اعترفت الأخيرة مثلا بالنفوذ الفرنسي في مدغشقر في مقابل اعتراف فرنسا بالنفوذ البريطاني في ساحل زنجبار(20)

ثانيا- المشكلات الناجمة عن الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية :

نجمت عن الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية نتائج متباينة الأبعاد والتأثير. وشملت هذه النتائج جوانب اقتصادية وسياسية وفكرية، كما أنها أثرت على التواصل بين الدول الأفريقية وبعضها البعض على هذه الأصعدة أيضا من خلال فصم عرى الترابط بين أطراف القارة الأرفريقية وبين شمالها وجنوبها، وشرقها وغربها، وهو الأمر الذي أحدثه الاستعمار الأوروبي الذي تمتع هو نفسه بتباينات في المنطلقات والمناطق الجغرافية التي سيطر عليها.

ولا تعني إشكالية الحدود الاستعمارية تحديدا الحدود السياسية، أو تلك المعالم الجغرافية التي تفصل بين الدول، وإنما تعني كل ما نتج عن تلك الحدود من كيانات سياسية وتكوينات اجتماعية وسياسيات اجتماعية. فالاستعمار لم يكن مساحا طبوغرافيا تنتهي مهمته بتحديد معالم وحدود المنزل وإنما كان هو في ذات الوقت مهندس البناء والمسؤول عن كل محتوياته. خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أن مفهوم الحدود بمعناه الحديث في الإدراك الأوربي لم يظهر إلا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 م، وما أدت إليه من ظهور نظام الحدود الطبيعية المعينة. ولم تكن تلك الحدود تعني، كما بين Griggs سوى خطوط غير متحركة على الأرض تقوم مقام الحدود السياسية أو القبائل التي تختلف في أعراقها وثقافتها ولغاتها وتكوينها الحضاري. ومن ثم كان طبيعياً أن تشكل مثل تلك الدول ما يمكن تسمية بالمجتمعات المنقسمة داخل القارة الأفريقية(21)

وقد ظهرت الدولة الأفريقية – عدا ليبيريا وأثيوبيا – بحدودها الحالية إلى الوجود خلال الفترة من 1880 –1890م حينما تمكن الأوربيون من السيطرة على كل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلنطي غرباً إلى المحيط الهندي

شرقاً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الكاب جنوباً، عدا شمال تشاد وموريتانيا والمغرب التي أضيفت فيما بين 1908- 1911م(22)
ويمكن إجمال هذه النتائج السلبية في التبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية، وما ترتب على كل ذلك من مشكلات متعلقة بالتواصل الأفريقي- الأفريقي.

أ- التبعية الاقتصادية :

كان مما يعنيه الاستعمار الحديث neo-colonialism، وهو الشكل الجديد للاستعمار الذي حل محل الاستعمار القديم، فرض السيطرة الأجنبية بشتي أنواعها، عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية – علي دولة ما مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها (التي تصبح بالتالي سيادة رسمية أو شكلية). ولايعتمد هذا الاستعمار الجديد بالتالي علي اساليب الاستعمار التقليدي المباشر بل يستخدم وسائل جديدة خفيفة وغير مباشرة للوصول لنفس الأهداف مع تحاشي المعارضة الشعبية الصريحة لهذه الدولة المستقلة أو معارضة الرأي العام العالمي، ومن أهم وسائل هذا لاستعمار الجديد أو الإمبريالية الجديدة كما يسمي ايضا، عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، تكبيل الدولة النامية، والتي في طور النمو، في العالم الثالث بشروط تحرمها من حرية الحركة والتصرف، استغلال المشاكل الاقتصادية والإدارية للدولة الحديثة الاستقلال بهدف التدخل في شئونها والضغط عليها في صورة معونات وقروض، إقامة القواعد العسكرية، إثارة الاضطرابات الداخلية والانقسامات الطائفية والحزبية والعنصرية لإضعاف الدولة حديثة الاستقلال وايقاعها بالتالي تحت السيطرة الأجنبية، استخدام المنظمات الدولية التي تقوم فيها الدول الكبري بدور رئيسي في الضغط علي الدول النامية وتوجيه سياساتها(23)

فقد عانت القارة الإفريقية منذ الكشوف الجغرافية التكالب الاستعماري عليها واستنزاف مواردها البشرية والطبيعية، وذلك بأساليب متعددة كتقديم المساعدات والمنح والقروض المشروطة التي تمثل قيداً للدول الإفريقية، وبعد أن حصلت القارة على استقلالها وتغيرت موازين القوى العالمية بدأت القوى الكبرى تخطط من أجل السيطرة على مواردها وأسواقها؛ مما زاد من معاناتها وتخلفها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مقارنة بباقي دول العالم الثالث(24).

وقد قامت الدول الأوروبية خلال مدة استعمارها للدول الإفريقية بربط اقتصادياتها بأوروبا بوصفها مصادر للمواد الأولية اللازمة لصناعاتها وأسواقاً لتصريف إنتاجها الصناعي، كما ربطتها بعملاتها، فأصبحت الدول التابعة لفرنسا تتعامل بالفرنك وتُعرف بدول الفرنكفون، بينما الدول التابعة للمملكة المتحدة تُعرف بدول الأنجلوفون.وقد عملت الدول الغربية على وأد كل محاولة لتغيير نمط الاقتصاد الإفريقي في مستعمراتها أو كل بادرة نحو التصنيع، وذلك حتى تظل هذه المستعمرات تابعة لها وممولاً لصناعاتها ودافعاً لتنميتها وزيادة ثرواتها(25).

وفي عقد الستينيات وما تلاه حصلت معظم الدول الإفريقية على استقلالها، واتجه بعضها نحو إحداث نوع من النمو الاقتصادي، إلا أن سياسة الدول الغربية كانت تجتهد في عدم تشجيع مثل هذا الاتجاه حتى تظل إفريقيا مصدراً للمواد الأولية رخيصة الثمن منخفضة القيمة, وتظل سوقاً للمنتجات الغربية. وقد قامت سياسة الدول الغربية في المرحلة التالية على ضمان السوق الإفريقي والمواد الأولية المعدنية والزراعية والغابية ومصادر الوقود والطاقة وغيرها؛ من خلال الضغط على الدول الإفريقية من قبل منظمة التجارة العالمية لفتح الأسواق وتحرير التجارة. وكان من نتائج ذلك التأثير السلبي في الاقتصاد الإفريقي، حيث انهارت الصناعات القليلة التي كانت قائمة، وانخفضت قيمة صادراته الأولية، وزادت بشكل واضح قيمة وارداته، وبمعنى أشمل أصبح الاقتصاد الإفريقي مهمشاً عن الاقتصاد العالمي(26).

وتعد أزمة الديون التي واجهت إفريقيا، ولا سيما خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، من أبرز نتائج وصور هذه التبعية الاقتصادية؛ مما دفع المؤسسات الدولية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد، إلى مطالبة دول القارة بضرورة إجراء برامج التهيئة الهيكلية (SAP)؛ بهدف مواجهة التضخم, وتنشيط النمو الاقتصادي, وخفض العجز في الميزان التجاري, وإعطاء مساحة للاستثمارات الأجنبية ورأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان الهدف الرئيس من برامج التهيئة الهيكلية في إفريقيا هو الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العولمي؛ من خلال بعض الأدوات مثل الخصخصة, وتصحيح نظم التسويق الزراعي, والتسعير، ولكن ترتب على تطبيقها في التسعينيات في العديد من

الـدول الإفريقيـة ارتفـاع معـدلات البطالـة وانخفـاض الأجـور الحقيقيـة، وتعـد سـيراليون نموذجـاً للصـراعات الأهليـة التـي انـدلعت فـي التسـعينيات علـى خلفيـة تدهور الأوضاع الاقتصادية(27).

كمـا أن سياسـة الانفتـاح والانـدماج فـي ظـل عـدم التكـافؤ تعطـي نتـائج سـلبية كثيـرة، وبالنسـبة للإصـلاح الهيكلـي فـإن الأزمـة الهيكليـة فـي المجتمـع تـؤثر فـي مؤسسـات العولمـة ومنظماتهـا بالقـدر نفسـه الـذي تـؤثر بـه فـي الـدول؛ كافتقارهـا إلـى كفـاءة الإدارة، والمركزيـة الشـديدة، وسـيادة القـيم الهرميـة... إلـخ. وتبـرز علاقة مؤسسات العولمة بالدولة من جهة وبالمانحين من جهة أخرى(28).

وأسـفر هـذا الارتبـاط التـابع عـن تـدني المؤشـرات الاقتصـادية الكليـة لأفريقيـة، وعلـى سـبيل المثـال فإنـه مـن تحليـل بعـض البيانـات نلاحـظ أن صـادرات القـارة الإفريقيـة انخفضـت مـن 4,1% فـي عـام 1980م مـن جملـة التجـارة الصـادرة فـي العـالم إلـى نحـو 1,6% فـي عـام 2005م, كمـا انخفـض نصـيب القـارة الإفريقيـة مـن حجـم الـواردات العالميـة مـن 3,2% إلـى 1,3% فـي الفتـرة نفسـها, وكـذلك انخفـض نصـيب القـارة الإفريقيـة مـن التجـارة الدوليـة خـلال الفتـرة نفسـها مـن 8% إلى 4,4%(29).

ب- التبعية السياسية :

يـرى بعـض المحللـين إن ظهـور أفريقيـا فـي سـاحة السياسـة العالميـة لـم يكـن مـؤثرا فـي النظـام الـدولي فحسـب، لكنـه أدى إلـى تغييـر النظـام الفرعـي الإقليمـي وأثـر علـى تحركـات الـدول داخـل هـذه المنطقـة. وقـد نجـم عـن مغـادرة القـوى الاسـتعمارية لأفريقيـا تكـوين فـراغ أخـل بـالتوازن الإقليمـي. وكانـت المنافسـة بـين الـدول الأفريقيـة الناشـئة لمـلء هـذا الفـراغ والتـأثير فـي السياسـة الإقليميـة قـد أصـبح ملمحـا للنظـام الفرعـي الجديـد، ولعـل أبـرز مثـال علـى ذلـك هـو سياسـة الجمهورية العربية المتحدة في أفريقيا(30).

ولعـل هـذه التبعيـة السياسـية تتضـح فـي أجـل صـورها فـي تبعيـة الـدول الأفريقيـة الناطقـة بالفرنسـية، حيـث اسـتندت فرنسـا فـي ادعائهـا بكونهـا قـوة عالميـة علـى وجودهـا فـي الأقـاليم التـي كانـت تحكمهـا. وكانـت العديـد مـن الصـلات الاقتصـادية والعسـكرية والثقافيـة تمكنهـا مـن الحفـاظ علـى تواجـدها فـي هـذه الـدول حديثـة الاسـتقلال، وكانـت هنـاك بعـض المؤشـرات إلـى أن الفرنسـيين يعملـون علـى توسيع نطاق نفوذهم إلى المناطق المجاورة(31).

وربما كانت الاتفاقيات الثقافية والفنية – على المدى الطويل- التي وقعتها فرنسا مع مستعمراتها الأفريقية السابقة هي الضمانة الأكثر فعالية لاستمرار الوجود الفرنسي هناك. وبينما اختلطت مشاعر العديد من الزعماء الأفارقة بخصوص استمرار العلاقات الثقافية مع فرنسا وهيمنتها على بلادهم، فإن نظمهم التعليمية ونظم الإدارة المدنية بهذه البلاد والمرافق الفنية المحلية لا زال يسيطر عليها المعلمون والفنيون الفرنسيون(32).

كما كانت هناك نسبة كبيرة من المعونات الفرنسية لدول الجماعة الفرنسية الأفريقية مخصصة لموازنة الدعم المقدم لهذه الدول. بأي حال فإن هذا البرنامج كان يتم تمديده بانتظام كل فترة زمنية وذلك نظرا للصعوبات في الحصول على موافقة برلمانية، عوضا عن أن سوء تقديم مثل هذه المخصصات سيشجع على عدم المسئولية المالية(33).

ويمكن لنا تلمس قوة التبعية السياسية التي ربطت أفريقيا بأوروبا عند مطالعة تجربة الاتحاد السوفيتي مع أفريقيا، ولو في عجالة. فقد كان الاتحاد السوفيتي ينظر لأفريقيا باعتبارها منطقة ذات إمكانيات كبيرة بالنسبة للكتلة والحركة الشيوعية الدولية، وخلال سنوات الستينيات ركز السوفيت على ترسيخ تواجدهم في أنحاء أفريقيا وتوسيع قاعدة عملياتهم من خلال الصلات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية.(34).

غير أنه كانت هناك العديد من العقبات التي تعوق توسيع نفوذ الكتلة الشيوعية في أفريقيا، مقارنة بالنفوذ الأوروبي الغربي، ومن بينها أن السوفيت ليس لديهم تلك الخبرة العتيدة للغرب في القارة وخاصة في أفريقيا الاستوائية، كما أن الاتحاد السوفيتي مقيد بافتقاده للعناصر البشرية المدربة. علاوة على ذلك فإن السوفيت بدأوا يكتشفون أنهم لا يمكنهم الاعتماد على التحليل الماركسي التقليدي للتعامل مع قضايا أفريقية من قبيل الوعي العرقي، والقبلية، ونزعة الوحدة الأفريقية، "والاشتراكية" الأفريقية. وهكذا فإنه يمكن القول أن المكاسب التي أحرزتها الكتلة الشيوعية تعود إلى قيام نظم وطنية قوية كانت تهدف إلى إحداث حالة توازن لمعالجة الخلل الذي سببه نفوذ الدول الغربية، لكن هذه النظم أيضا قد أظهرت اهتمام بتقليص وجود الكتلة، والعودة لأحضان الدول الأوروبية مرة اخرى(35).

ومن اللافت للنظر هنا أن نكروما اعتبر أن الاشتراكية الأفريقية في جوهرها هي نظرية اجتماعية وسياسية وفلسفية أصلية ذات أصل وأساس أفريقي. ورأى أن الثقافة الأفريقية الأصيلة هي ثقافة جماعية الطابع، ولا تسودها النزعة الفردية، ثم نظر للرأسمالية، مع توكيدها الفج على المصلحة الفردية (ولو على حساب الجماعة عند الضرورة)، على أنها قوة مخربة، لو سمح لها بالنمو في أفريقيا لتوحشت وأدت إلى تدهور القيم الأخلاقية للسكان الأصليين في أفريقيا وجودة الحياة في كافة مناحيها. على سبيل المثال فإنه في أفريقيا تعتبر ملكية الأرض تقليديا غير شخصية، فهناك استخدام مشاعي للأرض، لكن إذا هيمنت الرأسمالية فإن البديل الذي سيكون أوفر حظا هو بسط مزيد من هيمنة الدولة على الأراضي. وتعتبر الآن مظاهر المؤسسات والممارسات الرأسمالية في أفريقيا بعد الاستقلال هي في إطار الاستعمار الجديد(36).

ويرى ديكسون مونجازي أنه قد شكل الاستقلال السياسي لأفريقيا فرصة لدول القارة بأن تشهد تحولا اجتماعيا تاريخيا، لكن بدلا من تحقق ذلك ظهر العديد من القادة الأفارقة الذين استغلوا هذا الاستقلال لخداع شعوبهم. لكن هذه الرؤية لا تعني أن الاستقلال السياسي لأفريقيا لم يكن أمرا جيدا في حد ذاته، لكنها تؤكد على استغلال القادة الأفارقة لهذا الاستقلال في خداع أحلام وتطلعات شعوبهم(37).

كما يواصل رؤيته المتشددة بقوله: لقد عمد جميع القادة الأفارقة الذين قادوا بلادهم من الاستعمار إلى الحكم الذاتي والاستقلال (يقصد القادة المسيحيين في أفريقيا جنوب الصحراء) إلى الاحتماء بالعقيدة المسيحية لتحقيق الزعامة المرتجاة من قبل مواطنيهم، وقد توصل نكروما وجميع الوطنيين الأفارقة إلى أنهم بدون الاحتماء بالعقيدة المسيحية فإنهم لن يصلوا أبدا لوجهتهم السياسية المحددة. وأنه ليس هناك بديل عن ذلك. وقد أرست حكومات الدول الاستعمارية فكرة أنه طالما ترسخت العقيدة المسيحية في عقول الوطنيين الأفارقة فإنه ليس هناك مانع من تحقق الاستقلال السياسي(38).

الخاتمة :

يتضح لنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية أتخذ عدة أشكال منها السياسية والثقافية والاجتماعية والفكرية .

وقد كان مؤتمر برلين 1885 ، الشرارة الأولى للسباق نحو استعمار أفريقيا ، ويعتبر هذا المؤتمر بداية التكالب الامبريالي على المناطق الأفريقية من خلال دعوته لتحديد مناطق النفوذ وتأكيد الاحتلال الفعلي وكانت النتيجة تسابقاً محموماً لتكوين المستعمرات ، إما من خلال الاتفاقيات والمعاهدات مع الزعماء والشيوخ الأفارقة بالإغراء أو بإخضاع القومية وتفتيت الممالك والإمبراطوريات بقوة السلاح ، وكانت فرنسا هي الرائدة في ذلك بعدها تبعها هولندا وبريطانيا وكان من أهم نتائج ذلك الاستعمار هو فرض الهيمنة أي التبعية الاقتصادية و السياسية والقارية والفكرية على الدول الأفريقية جميعاً .

الهوامش :

(1) ميلاد المقرحي: الرواية الشفهية والمصادر المدونة في كتابة التاريخ : أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات ج 12 ليبيا 1992م، ص ص 884-885.

(2) فرانسو شاتليه: ولادة التاريخ، تعريب يوسف جباعي، في الفكر العربي، العدد 42 ، ص 448

(3) إبراهيم القادري بوتشيش ، المغرب والأندلس في عصر المرابطين المجتمع الذهنيات الأولياء ط 1 ، دار الطليعة، بيروت 1993م ص 5

(4) جمال محمود حجر " الحقيقة التاريخية بين المصادر الشفهية والمصادر المسجلة في الملتقي الخليجي الأول للتراث والتاريخ الشفهي ط 11 مركززايد للتراث والتاريخ – العين الإمارات 2000م ص ص 144- 145

(5) محمد عاطف غيث، غريب محمد سيدأحمد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1989م ص 44.

(6) جمال محمود حجر: ، مرجع سابق، ص ص 145-146.

(7) جفري باراكلو – الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية مترجم ترجمة صالح أحمد العلي ط 1 مؤسسة الرسالة بيروت 1404 هـ - 1984م ص 80

(8) جمال محمود حجر ، مرجع سابق، ص 146

(9) فرانسو شاتليه: ولادة التاريخ تعريب يوسف جباعي ، في الفكر العربي العدد 42 ، ص 448

(10) كرستين نصار: الإنسان والجغرافيا، جروس برس، طرابلس، لبنان، 1991م، الفصل الاول ص 80.

(11) الدراسات الجغرافية التي أثرت الفكر الجغرافي والمعرفة الإنسانية حول مراحل التطور الثقافي لمختلف المجتمعات والبيئات العالمية واسعة وثرة ، ونشير هنا إلي بعض منها:

(12)- Sjoberg, G, the Preindustrial City: Past and Present, the Free Press, New York, 1960.

(13)- Mead , M. Continuities in Cultural Evolution , New Haven, Yale University Press , 1964

(14)- Redfield , R, The Folk Culture of Yucatan , Chicago University Press 1941

(15)- Foster, G, Traditional Culture and the Impact of Technology, New York Harper 1962.

(16)- Garn, S, (ed) Cultures and the Direction of Human Evolution ,W,S. University Press 1964.

- Spencer J ,. And Thomas W.L. Cultural Geography , L. A. H. California 1968.

Boateng, E. A., A Political Geography of Africa, Cambridge University Press,(17) Cambridge, 1978, pp. 10-11

(18)Boateng, E. A., A Political Geography of Africa,Op. Cit. p.11.

(19) صفي الدين محمد، أفريقيا بين الدول الاوروبية، القاهرة 1959، ص 94.

(20)شـوقي الجمـل: تـاريخ كشـف أفريقيـا واسـتعمارها، مكتبـة الأنجلـو المصـرية، القـاهرة، 1971، ص 110.

(21) صفي الدين محمد، مرجع سابق ، ص 96.

(22)Duffy, James and Segal, Ronald, , Portugal in Africa, Literary Licensing, LLC, London, p. 32

(23) Collins, Robert O., The Partition of Africa: illusion or necessity? (Volume 67, Major Issues in History Introduction to Economics Series) J. Wiley Publishing, Michigan, 1969, p. 2.

(24)Hargreaves, John D., Prelude to the Partition of West Africa, Macmillan, Michigan University Press, Michigan, 1963, p. 335.

(25)Hargreaves, John D., Prelude to the Partition of West Africa, Op. Cit. pp 64;167: 289-290

(26)Duffy, James and Segal, Ronald, , Portugal in Africa, Op. Cit. pp. 76-78

(27)Kwame Nkrumah, *Neo-Colonialism, The Last Stage of Imperialism*;, Thomas Nelson & Sons, Ltd., London. Published in the USA by International Publishers Co., Inc., 1966, p. 151.

(28)Ibid

(29)Nkiwane, Tandeka C.(2001), Africa and International Relations: Regional Lessons For a Global Discourse, International Political Science Review, vol. 22, no. 3, pp. 279-290.

(30)Munene Macharia(2005), Africa and Shifting Global Power Relationship, Fletcher Forum of World Affairs vol. 29, no.2, pp. 117-124.

(31) حمـدي عبـد الـرحمن: إفريقيـا وتحـديات عصـر الهيمنـة.. أي مسـتقبل. القـاهرة - مكتبـة مدبولي – 2006م ص 130.

(32) المصدر نفسه ص 131 .

(32)Subramanian, ARvind (2003), Is Africa Integrated in the Global Economy? IMF Staff Papers, vol. 50, No.3, pp.352-372

(33)Ismael, Tareq Y., The United Arab Republic in Africa, Canadian Journal of (34)African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines, Vol. 2, No. 2 (Autumn, 1968), p. 175.

(35)Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963, pp. 1-2

(36)Central Intelligence Agency, France's Position in Tropical Africa, SC No. 00613/63B, 11 October 1963, Washington, 1963, p. 2.

(37)Hallen, Barry, A Short History of African Philosphy, Indiana Univeristy Press, Bloomington, 2002, p. 73

(38)Mungazi, Dickson, The Mind of Black Africa, Westport, 1996, p.169